برنامج الدَّرس الواحد السادس
الدَّرس (٢٥)، /١٤٢٨

تطريز

فضيلة الشيخ صالح بن عبد الله العصيمي

حفظه الله تعالى

مكانة السنة في الإسلام

العلامة صالح بن فوزان الفوزان

حفظه الله تعالىٰ

النُّسخة الإلكترونيَّة (الأولىٰ)

الشيخ لم يراجع التفريغ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّنا، وأشهد أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحده لا شريك له وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد؛ فهذا هو الدرس **الخامس والعشرون**، من برنامج الدرس الواحد السادس، والكتاب المقروء فيه هو «**مكانة السنة**» للعلامة صالح بن فوزان الفوزان.

وقبل الشروع في إقرائه لابد من ذكر مقدمتين اثنتين:

المقدِّمة الأولىٰ: التَّعريف بالمصنِّف؛ وتنتظم في ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: جرُّ نسبه؛ هو الشيخ العلامة صالح بن فوزان بن عبد الله بن فوزان، واشتهر بهذه النسبة كسائر أهل بيته.

وسبق أن ذكرنا أن من السنن الجاري علىٰ خلاف العربية بالأنساب النجدية قولهم: الفوزان، والعقيل، وأشباه هذا، لأن النسبة يلزمها ياء، فيقال: الفوزاني والعقيلي، أو يُستعاض عن ياء النسبة بالنسبة إلىٰ الأب، فيقال: ابن فوزان، وابن عقيل، وابن غديان، وهذا هو الأولىٰ من قول الناس اليوم: الفوزان، والعقيل، وأشباه هذا طلبًا لموافقة العربية.

المقصد الثاني: تاريخ مولده؛ ولِدَ سنةَ أربع وخمسين بعد الثلاثمائة والألف (١٣٥٤).

المقصد الثَّالث: تاريخ وفاته؛ لا يزال وفقه الله يرفل في ثياب الصحة والعافية، وقد بلغ من العُمر أربعًا وسبعين سنة.

وسبق أن ذكرنا أن إيراد هذا المقصد في حق الأحياء: مبني علىٰ لزوم نهجٍ واحدٍ في التعليم.

المقدِّمة الثانية: التَّعريف بالمصنَّف؛ وتنتظم في ثلاثة مقاصد أيضًا:

المقصد الأوَّل: تحقيق عنوانه؛ طُبعت هذه الرسالة في حياة مصنفها باسم: «مكانة السنة في الإسلام»، فهو اسمها المختار.

المقصد الثَّاني: بيان موضوعه؛ موضوع هذا الكتاب: إيضاح مرتبة في السنة في الشرع الحكيم.

المقصد الثالث: توضيح منهجه؛ كتاب المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشبه في نسقه بالمقالة المتتابعة من التأليف المفصل، فإنه وفقه الله ساقه مساقًا واحدًا، إزدان بالنعت الذي ازدانت به تآليف أئمة الدعوة الإصلاحية في نجد من كثرة الإيراد للأدلة من القرآن والسنة، وهي أجل خصائص معارفهم وعلومهم، فإن بركة الوحيين، أعظم من بركة كلام كل أحد.

قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد خاتم النبيين القائل: «**ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه**».

أما بعد؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أرسل رسوله بالهدىٰ ودين الحق بشيرًا ونذيرًا وسراجًا مُنيرًا علىٰ حين فترة من الرسل، ودَروس من السبل، فبصر به من العَمَىٰ وهدىٰ به من الضلالة، وبلغ البلاغ المبين حتىٰ ترك أمته علىٰ البيضاء ليلها كنهارها.

وقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إني تاركٌ فيكم ما إن تمسَّكتم به لن تضلوا بعدي كتاب الله وسنتي**».

وقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**فإنه من يعش منكم فسيرىٰ اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسّكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم، ومُحدثات الأمور، فإن كل مُحدثةٍ بدعة، وكل بدعة ضلالة**».

إنَّ موضوع حديثنا إليكم في هذه الجلسة المباركة إن شاء الله هو حول السنة النبوية ومكانتها في الإسلام.

والسنة في اللغة تُطلق ويراد بها الطريقة، قال تَعَالَىٰ: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر:٤٣] أي الطريقة أو العادة التي جرىٰ عليها حكم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في المكذبين المخالفين للرسل، فسنة الله فيهم أن يعاقبهم ويأخذهم بالعذاب لمَّا خالفوا الرسل.

وقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لتتّبعن سنن من كان قبلكم**» يعني: طُرق من كان قبلكم من الأمم، فهذا يدل علىٰ أن السنة يُراد بها الطريقة في اللّغة.

أما في الإصلاح علماء الشرع من مُحدثين وأصوليين وفقهاء، فالسنة يُراد بها: ما ثبت عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، وبعضهم زاد: أو صفة، فما ثبت عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من هذه الأمور فهو سنة الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذا تعريفها عند علماء الشريعة.

ذكر المُصَنِّف وفقه الله تَعَالَىٰ أن ممّا امتن الله به علىٰ هذه الأمة: أن أرسل إليها رسولًا هو محمدٌ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعثه بالهُدىٰ ودين الحق ليخرجهم من الظلمات إلىٰ النور، وكان من الدّين الذي جاء به محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّنة، وهي: الأصل الذي نشر المُصَنِّف وفقه الله الكلام عنه في هذه الرسالة.

وابتدأ ذلك ببيان معنىٰ السنة فعرّف السنة في اللغة، ثم عرّفها في الاصطلاح: فعرف السنة في اللغة: (بأنها الطريقة) وأورد فيها قول الله عَزَّوَجَلَّ: (﴿إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر:٤٣]) يعني إلا طريقة الأولين.

وأورد فيها قول النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: («**لتتبعن سُنن من كان قبلكم**») وهي هاهنا جمع سنة فتكون بضم السين، ويصح فيها أيضًا فتح السين فيُقال: «سَنن من كان قبلكم»، ويكون المراد بها: الطريق.

ثم لما فرغ من بيان المعنىٰ اللغوي انتقل وفقه الله إلىٰ بيان المعنىٰ الاصطلاحي، فعرّف السنة بأنها في الاصطلاح عند علماء الشريعة: (**ما ثبت عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من قولٍ أو فعل أو تقرير**) وأنَّ بعضهم زاد: (**أو صفة**) وإنما عرف المُصَنِّف وفقه الله السنة بأنها مخصوصةٌ بما ثبت لأنه مراده بالسنة التي يُعمل بها، فـ(أل) في السنة عهدية.

أما باعتبار الإطلاق، فإنَّ السنة ما جاء عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير أو صفة، فلا يتوهمنَّ متوهمٌ أن قيد الثبوت يُخالف الصواب؛ ولكن قيد الثبوت باعتبار المراد من (أل) فإن أراد بها هنا أن تكون عهدية لقوله: (السنة) ويُراد بالعهد السنة التي يُعمل بها فهي الثابتة ليس غير، فإن أريد بها ما يدل علىٰ الإطلاق واستغراق جميع الإفراد، فيُذكر فيه ما ذكره غيره من أهل العلم بأن السنة ما جاء عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير أو صفة، ويكون حينئذٍ فيها ما يُقبل ثابتًا وفيها ما يُرد ساقطًا.

وسبق أن عرفتم أن الصِّفة المتعلقة بالمذكور في السنة إما أن تكون صفةً خِلقية راجعةً إلىٰ خِلقته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وإما أن تكون صفةً خُلقية راجعةً إلىٰ خُلُقه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وبقي بعد هذين التعريفين تعريفٌ أوْلىٰ منها: وهو **تعريف السنة في الشرع**، فإن تعريف السنة في الشرع لا يُراد به هذه ولا هذا، بل يُراد **بالسنة بالشرع كل ما جاء به النبي** صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، **ويدخل في هذا القرآن**؛ لأن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ جاء بالقرآن من ربه، وهذا المعنىٰ هو المراد بقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**عليكم بسنتي**» يعني بالدين الذي جئت به كما بينه ابن رجب في كتاب «جامع العلوم والحِكم»، فتكون حينئذٍ السنة شرعًا بمعنىٰ الدِّين، والشريعة الذي جاء به النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

فتُعرف السنة حينئذٍ برعاية ثلاث اعتبارات:

أولها: الاعتبار اللغوي: ويقال: السنة الطريقة.

وثانيها: الاعتبار الشريعة ويقال: السنة: اسمٌ جامعٌ لكل ما جاء به النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من ربه.

وثالثها: الاعتبار الاصطلاحي، ويُقال: السنة ما جاء عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من قول أو فعلٍ أو تقريرٍ

أو صفة.

أما أهميتها ومكانتها في الإسلام، فمكانتها عظيمة ومنزلتها جليلة؛ لأن سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن، لأن أول أصول الدين كتاب الله عَزَّوَجَلَّ الذي أنزله علىٰ رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالهدىٰ والبيان.

والأصل الثاني: سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما بعدهما من أصول الأدلة راجع إليهما، فأساس أصول الأدلة في الإسلام هما هذان الأصلان العظيمان، كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولهذا أوصىٰ بهما رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «إني تارك فيكم، ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وسنتي».

وذلك لأن السنة النبوية وحي من الله عَزَّوَجَلَّ كما قال تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم].

فالسنة وحيٌ من الله أوحاه إلىٰ رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلغ هذا الوحي للناس فيما أَمر به ونهىٰ عنه، والسنة أيضًا تبيِّن القرآن وتُفسره، وتوضحه، فتفصل مُجمله وتقيده مُطلقه، وتُخصص عامه، وقد تنسخ بعض أحكامه، وقد تأتي بأحكام زائدة علىٰ ما في القرآن.

بعد أن بين المُصَنِّف وفقه الله معنىٰ السنة شرع يبين أهميتها ومكانتها في الإسلام، فذكر مما يكشف عن منزلتها في الإسلام أنها أصلٌ مُستقلٌّ من أصول التشريع، وهي تتبلور المقام الثاني بعد القرآن الكريم، وقد انعقد الإجماع علىٰ أن سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصلٌ مُستقل من أصول التشريع ومنهلٌ مُعتدٌّ به من مناهل الأحكام، وذلك أنها قرينة القرآن لاشتركاهما جميعًا في الإيحاء، فالقرآن وحي، والسنة وحي، وقد دل علىٰ أن السنة وحي قوله تَعَالَىٰ: (﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم]) فهذه الآية قد أخبر الله عَزَّوَجَلَّ فيها بأن ما جاء به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونطق به فهو من الوحي، وليس صادرًا من الهوىٰ، ولهذا قال حافظ الحكمي في [وصية الحصول] وفي اللؤلؤ المكنون قال:

فسنة النبي وحيٌ ثاني عليهما قل أُطلق الوحيان

فالقرآن والسنة هما الوحيان اللذان جاء بهما النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ربه، والرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما بلغهم القرآن بوحي بلغهم السنة بوحي، وجاء من البيان في سنته ما يُفسر القرآن فيُفصل مُجمله ويُقيد مُطلقه، ويخصص عامه، وينسخ أحكامه؛ بل يأتي في السنة أحكامٌ زائدة ليست في القرآن، وسيذكر المُصَنِّف هذا المعنىٰ فيما يُستقبل.

ومن هنا تتجلىٰ لنا أهمية السنة حيث أنها تفسير للقرآن وتبيين له كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل:٤٤]، فالله أنزل القرآن ووكل بيانه إلىٰ رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهذا البيان هو السنة، كما قال تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ ﴾ [إبراهيم:٤]، فهذه الأمة جاء رسولها ليبين لها، فمن أمثلة هذا البيان أن الله عَزَّوَجَلَّ أمر بالصلاة في القرآن؛ لكنه لم يبين عدد ركعات الفجر، والظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، بل أمر بها أمرًا مُجملًا كما قال تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ ﴾ [العنكبوت:٤٥] وقال تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البينة:٥]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [التوبة:٥]، فالآيات في هذا كثيرة، وكذلك أمر بإقام الصلاة، لكنه لم يبين مواقيتها، وإن كان سبحانه ذكر المواقيت ذِكرًا مُجملًا كما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾ ﴾ [الإسراء]، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ [الروم].

فهذا ذِكر للأوقات؛ لكنه مُجمل، والذي بين هذا الإجمال سنة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقد صلىٰ بأصحابه وقال: «**صلوا كما رأيتموني أُصلي**» فبين صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بهذا أعداد ركعات الصلوات، فنصلي كما صلىٰ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ نصلي الظهر أربع ركعات، وفي السفر ركعتين قصرًا، والعصر أربع ركعات، وفي السفر ركعتين قصرًا، والمغرب ثلاث ركعات في السفر، والحضر، ولا تقصر، والعشاء أربع ركعات في الحضر، وركعتان في السفر قصرًا، والفجر ركعتان في الحضر وفي السفر، وأما من حيث المواقيت فقد بين الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المواقيت إذ صلىٰ الظهر لميقاتها، والعصر لميقاتها، والمغرب لميقاتها، والعشاء لميقاتها، والفجر لميقاتها، كما ثبت في الحديث الصحيح: أن جبريل عَلَيْهِٱلسَّلَامُ أَمَّ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في أول الوقت وفي آخره وقال: «**الصلاة بين هذين الوقتين**» فبين صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لنا الصلاة عددًا وصفةً ووقتًا، وبدون سنة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا يمكن أن نعرف صفة الصلاة ومواقيتها، وإن كنا عرفنا وجوبها من القرآن الكريم مما يدلنا علىٰ أن الله وكَل بيانها لنبيه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وهو بيان عملي وبيان قولي، ولهذا لما جاء جماعة من الذين ينكرون السنة من الخوارج إلىٰ عمر بن عبد العزيز

رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وناظروه في وجوب الاحتجاج بالسنة قال لهم عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «الله جَلَّوَعَلَا أمرنا بالصلاة في القرآن فكيف نُصلي؟ هاتوا لي آية من القرآن تبيِّن كيفية الصلاة، فعند ذلك انبهتوا وانقطعت حجتهم، وألزمهم بوجوب الاحتجاج بالسنة».

ومثل الصلاة أيضًا أنَّ الله جَلَّوَعَلَا أمر بالزكاة في القرآن، فكيف نعرف الأموال التي تجب فيها الزكاة؟ هذه المعرفة لا تمكن إلا بالسنة، وقد بين صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الزكاة، وأنها تجب في الذهب والفضة والحبوب والثمار وبهيمة الأنعام وعروض التجارة، وأنها لا تجب في كل الأموال، وإنما تجب في هذه الأموال النامية التي هي الحبوب والثمار والنقدان وسائمة بهيمة الأنعام، كما بين صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المقدار الذي يؤخذ في الزكاة فمثلًا: في زكاة الحبوب والثمار والخارج من الأرض يؤخذ العُشر أو نصف العشر بحسب المؤونة وعدمها، ومن الذهب والفضة يؤخذ رُبع العُشر.

ومن الغنم في كل أربعين شاة: شاة، وهكذا بيَّن باقي أنصبتها، وفي الإبل بين صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نُصبها ففي خمس من الإبل: شاة، وفي العشر، شاتان، وفي الخمس عشرة ثلاث شياه، وفي العشرين: أربع شياه: وفي الخمس والعشرين بنت مخاض، وفي الست والثلاثين بنت لبون، وهكذا بين باقي نُصب زكاة الإبل وما يجب فيها، كما بين أسنان الإبل الواجبة فيها، فلولا وجودُ السنة النبوية ما عرفنا كيف نُزكي، وإن كنا عرفنا وجوب الزكاة من القرآن، لكن السنة بينت المقادير والأموال الزكوية كما بينت السنة الوقت الذي تجب فيه؛ إذ لا تجب الزكاة في مال حتىٰ يحول عليه الحول إلا المعشرات، وهي الخارج من الأرض فتجب فيه الزكاة إذا بدأ صلاحه كما قال تَعَالَىٰ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٤١].

وكذلك أمر الله جَلَّوَعَلَا بصيام رمضان وهو أحد أركان الإسلام، لكن لم يبين تَعَالَىٰ حدود الصيام، ولا مفسداته ومبطلاته، ولا الأمور التي يتجنبها الصائم، وتفاصيل هذا كله جاءت بها السنة النبوية.

وكذلك الحج إلىٰ بيت الله الحرام: فقد بين تَعَالَىٰ وجوبه فقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧] فدلت هذه الآية علىٰ أن حج البيت واجب لكن لم حج بالناس حجة الوداع وقال: «**خذوا عني مناسككم**».

فبيَّن عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ مناسك الحج واحدًا واحدًا، وأمر بأن نأخذها عنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كما رواها لنا من شاهدها من فعله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وكذلك أمر الله جَلَّوَعَلَا بقطع يد السارق فقال: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]،

لكن القطع له شروط لم تُذكر في القرآن، وجاءت السنة ببيانها، كما بينت ألا يقطع السارق إلا إذا سرق نصابًا وهو: رُبع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يُعادلها فلم تبين الآية اليد التي تقطع في السرقة، ولا الموضع الذي تقطع منه اليد في السرقة، لكن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين هذا وأنها تقطع اليد اليمنىٰ من مفصل الكف ويُسمىٰ الكوع.

ولا نقصد هنا تتبع بيان السنة للقرآن باستقصاء، وإنما نذكر أمثلة لذلك، وإلا فبيان السنة للقرآن كثير.

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ دليلًا آخر علىٰ أهمية السنة بعد بيان أنها وحي، فبين أن السنة يُفتقر إليها في تفصيل القرآن وبيان الأحكام، فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنزل إلىٰ رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن فوكل إليه بيانه، وجعله بلسان قومه، كما قال تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، وهذا البيان وقع منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أحكامٍ كثيرة في أبواب الأخبار وفي أبواب الأحكام، وفي أبواب العبادات من الأحكام، وفي أبواب المعاملات وفي أبواب الحدود والعقوبات، فلا محيص عن التعويل علىٰ سنته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تبين ما جاء مُجملًا من الأوامر والنواهي في القرآن الكريم، وقد أطنب المُصَنِّف وفقه الله في ضرب أمثلةٍ تدل علىٰ هذا كأمر الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج؛ بل ما هو أعظم من ذلك من أمر التوحيد الذي أُنزل القرآن لأجله لا سبيل إلىٰ كمال الوقوف عليه إلا ببيانه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين آي كثيرًا كقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف]، فبين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الطيرة شرك، وبين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الحلف بغير الله شِرك، وهكذا فبيان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مفتقَرٌ إليه في أركان الإسلام العِظام ومبانيه الجِسام، فضلًا عما دون هذه القواطع العظيمة من أحكامٍ لا سبيل إلىٰ الوقوف علىٰ حكم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيها إلا ببيانٍ شافٍ منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولما عقَلَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا الأصل كانت سنته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جوابًا شافيًا، وترياقًا شافيًا لمن كان له قلبٌ أو ألقىٰ السمع وهو شهيد، وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رحيمًا رفيقًا، فما ترَكَ أمر خيرٍ وهدىٰ إلا دلَّ الناس عليه، ولا ترك أمر ضلالة وشر إلا حذرهم منه كما ثبت ذلك عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما رواه الطبراني في «المعجم الكبير» بسندٍ صحيح عنه أنه قال: «**ما مات النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وما من طائر يُقلب جناحيه إلا ترك لنا منه خبرا**» فبين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يحتاج إليه الناس بيانًا تامًّا، فالاستغناء بحمد الله بالقرآن والسنة ظاهرٌ في هذا الدِّين، ولا يحتاج إلىٰ آراء الناس، وأقيستهم وما تُزيِّنه لهم أهواءهم

وأذواقهم ومواجيدهم؛ بل الاستغناء حاصلٌ بأصل الشرع بالقرآن وما يتبعه من السنة، ولذلك لما ألف إمام الدعوة كتابه «فضل الإسلام» ابتدأه بباب الاستغناء بالقرآن للإعلام بأن القرآن ومن (....) فيه في آيةٍ واحدة من الأمر بالسنة: (﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ﴾ [الحشر:٧]) يُغني بحمد الله عن كل أحد.

وقد أمرنا الله جَلَّوَعَلَا بطاعة الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأخبر أن من أطاع الرسول فقد أطاع الله، فقال تَعَالَىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ﴾ [النساء:٨٠] ومن طاعة الرسول امتثال ما يثبت عنه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من السنة والعمل بذلك، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ﴾ [الحشر:٧]، فأمر الله تبارك وتعالىٰ بأخذ كل ما آتانا الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الأوامر والنواهي والشتريعات، وأن ننتهي عن كل ما نهانا الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وجاء أمر الله جَلَّوَعَلَا بطاعة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بصورٍ مُتعددة، فتارة يقرن الله تعالىٰ طاعة الرسول بطاعته كقوله تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ﴾ [النساء:٥٩]، ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ﴾ [آل عمران:٣٢] فقرن طاعةَ الرسول مع طاعته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وتارةً يذكر سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ طاعة الرسول مُفردةً كما في قوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ﴾ [النساء:٨٠]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [النور].

وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [النساء:٦٤].

كما أمر سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عند النزاع أن نرجع إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله لفصل النِّزاع، فقال تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء].

والرد إلىٰ الله هو: الرد إلىٰ كتاب الله سبحانه، والرد إلىٰ الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هو الرد إلىٰ شخصه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في حياته، والرد علىٰ سنته بعد وفاته عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، والأمر بالرد إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله قائمٌ مُطلقًا إلىٰ يوم القيامة، مما يدل علىٰ أن الرد إلىٰ الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بعد وفاته هو الرد إلىٰ سنته صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهذا يدل علىٰ أن السنة مصدر فصل النزاع بين الأمة إذا اختلفوا في حكم من الأحكام، سواءً اختلفوا في حُكم ديني في عبادة من العبادات، أو اختلفوا فيما بينهم من حقوق الآدميين،

والرد والفصل في ذلك هو كتاب الله وإلىٰ سنة رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وهذا يدل علىٰ أن السنة قرينة القرآن، وأنها أصل من أصول الشريعة الإسلامية لا غِنىٰ بالمسلمين في وقت من الأوقات أو حالة من الحالات عنها.

ذكر المُصَنِّف رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ هنا أصلًا آخر دالًّا علىٰ مكانة السنة النبوية وهو: ما استفاض في القرآن الكريم من الأمر بطاعة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وقد بلغ هذا مبلغًا عظيمًا، وقد ذكر الإمام أحمد رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كتاب «طاعة الرسول» وتبعه ابن القيم في «إعلام الموقعين» أنَّ الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ أمر بطاعة رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في القرآن في أكثر من ثلاثين موضعًا، وهذه الآي جاءت علىٰ أنحاء شتىٰ، فتارةً يُخبر الله عَزَّوَجَلَّ بأن طاعة الرسول هي طاعة له كما قال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء:٨٠].

وتارةً يأمر سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ بطاعة رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فيقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء:٥٩].

وتارةً يُخبر سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ بأن طاعة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ سبب للرحمة كما قال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ٥٦﴾ [النور].

وتارةً يُخبر أن طاعته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هي مقتضىٰ الإذن الشرعي من الله في قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء:٦٤].

وتارةً يأمر الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ بالرّد إليه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في النزاع كما قال تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]، وقال تَعَالَىٰ أيضا في سورة النساء: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء:٨٣]، فأمر بالرد إليه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

والرّد إلىٰ الرَّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ هو: الرد إلىٰ سنته بحكمه في حال حياته أو بحكم العلماء العارفين بها بعد وفاته، فقوله تَعَالَىٰ: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]؛ يعني: ردوه إلىٰ الكتاب والسنة.

والسنة كان القائم عليها حال حياته هو صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فلما مات صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فإن العلماء ورثته في القيام عليها، فيجب الرد إليهم.

وهنا نكتةٌ لطيفة؛ وهي: هل تعرفون في آي القرآن آيةً جاء فيها الأمر بطاعة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ للفظ النبي؟ هل في القرآن: يا أيها الذين آمنوا أطيعوا النبي، هل فيه الجزاء: من يطع النبي؟ لا يوجد، إذن

يكفيكم أن الإشكال علم كما قال القرافي، وأنتم استفدتم هذا الإشكال.

وقد توعد الله سبحانه الذين يخالفون سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالوعيد فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ [الحشر]، فدلَّ على أن من خالف سنة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أمر به أو نَهى عنه أنه معرض لعقاب الله عَزَّوَجَلَّ، وقال الله تَعَالَىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ﴾ [القصص:٥٠]، وقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**كلكم يدخل الجنة إلا من أبى**»، فقالوا: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى**» فالذي يعصي الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويخالف سنَّته قد أبى دخول الجنة وهو متوعَّد بالنار.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور]، وهذا وعيد شديد لمن أمر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأحد أمرين:

الأمر الأول: أن تصيبه فتنة في قلبه؛ فيزيغ عن الحق ويكفر بعد الإيمان ويُفسد قلبه بزيغ وضلال فلا يهتدي للحق بعد ذلك؛ لأنه خالف أمر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذه عقوبة أشدُّ من التي بعدها.

الأمر الثاني: في قوله تَعَالَىٰ: (أو عذابٌ أليم) والعذاب إما أن يكون في الدنيا بالقتل، والأمراض، والهلاك الذي يحل بالكفَّار الذين خالفوا أمر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والعذاب الثاني: يكون في الآخرة.

ولا مناص لمن خالف أمر الرسول مُتعمِّدًا من العقوبتين:

عقوبة في القلب -والعياذ بالله.

وعقوبة في البدن أو في المال إما بالموت والهلاك أو بتلف الأموال والأنفس.

وهذا وعيدٌ شديدٌ لمن خالف أمر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ويقول الله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب].

فهذا بيان من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لحال المؤمن، فهو إذا عَلِمَ حكم الله وحكم رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فليس له خيارٌ في الأمر الذي يُفيد الوجوب في أن يعمل به؛ بل يقبله راضيًا مُطمئنًا مُنشرحًا صدره فرحًا به، فليس له خيار إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل؛ لأن أمر الله ورسوله كله هدىٰ وخير، فإن لم يعمل

بذلك وزعم أنه بالخيار فقد ضل ضلالًا مُبينًا، والضلال ضد الهدىٰ ووصف الضلال هنا بأنه ضلال مُبين، يعني واضح لأنه خالف طريق الصواب، الذي هو أمر الله ورسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وطريق الضلال هو: مخالفة أمر الله ورسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

ومما يبين عقوبة من خالف أمر الله ورسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حديث الرجل الذي كان يأكل بيده اليُسرىٰ فأمره النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أن يأكل بيمينه فقال الرجل: «لا أستطيع» وهو كاذب في ذلك إذ كان يستطيع؛ لكن منعه الكبر من امتثال السنة، فقال النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**لا استطعت**» دعا عله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فعند ذلك يبست يده ولم يستطع رفعها إلىٰ فيه بعد ذلك عقوبة له، فهذه عقوبة عاجلة -والعياذ بالله-، فهذا دليل علىٰ أن من خالف سنة الرسول تكبرًا أنه مُعرَّضٌ للعقوبة والعياذ بالله.

وعكس هذا حديث الرجل الذي رأىٰ النبيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في يده خاتمًا من ذهب فقال النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**يعمد أحدكم إلىٰ جمرةٍ من نار فيضعها في يده**» ثم أخذه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وطرحه في الأرض، فلما قام النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ من مجلسه والخاتَم مطروح في الأرض وصاحبه حاضر قال الحاضرون: خذ خاتمك انتفع به، فقال هذا الرجل المؤمن: «والله لا آخذه وقد طرحه رسول الله» فانظر الفرق بين الرجلين في الامتثال: فالأول يقول: لا أستطيع تكبرًا -العياذ بالله- وهذا قال: «والله لا آخذ هذا الخاتم وقد طرحه رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ» فهذا الإيمان وهذا الامتثال العظيم.

ونذكر مثالًا آخر علىٰ امتثال الصحابة لسنة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: فقد كان المسلمون في أول الهجرة يصلون إلىٰ بيت المقدس بأمر الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، ثم إن الله جَلَّوَعَلَا أمرهم بالتوجه إلىٰ الكعبة المشرَّفة فقال: ﴿فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [البقرة:١٤٤] فحُوِّلت القبلة من بيت المقدس إلىٰ الكعبة المشرفة، واتجه المسلمون إلىٰ الكعبة بأمر الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ وكان في الأول يصلون إلىٰ بيت المقدس بأمر الله: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ١٤٢﴾ [البقرة].

فلا اعتراض علىٰ الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، ثم نزل الأمر من السماء بتحويل القبلة إلىٰ الكعبة المشرفة، وكان ناس من الصحابة يصلون العصر إلىٰ بيت المقدس؛ لأنهم ما علموا بتحويل القبلة، فجاءهم رجل من الصحابة وهم في الصلاة وقال لهم: إنها حوِّلت القبلة إلىٰ الكعبة، فما كان منهم إلا أن استداروا وهم في الصلاة من بيت المقدس إلىٰ الكعبة امتثالًا لأمر الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ دون اعتراض، ودون سؤال، وهذا هو الإيمان، فالمؤمن يمتثل ما دام ثبت أن الله أمر بهذا أو أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أمر بهذا، وهذا هو

الواجب الامتثال بدون اعتراض.

وأما الذين في قلوبهم مرضٌ، أو في قلوبهم نفاقٌ، فالله جَلَّوَعَلَا ذكر حالهم فقال: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ﴾ [البقرة:١٤٢] فلا يبادرون إلىٰ الامتثال، بل يكثرون السؤال والاعتراض، وأهل الإيمان يمتثلون ولا يعترضون.

هذه بعض نماذج من مكانة السنة النبوية في صدور المسلمين وعلمهم بها واقتناعهم بها، لأنها هي الأصل الثاني من أصول الأدلة في الإسلام يعظمونها ويحترمونها ويوقرونها فهي كلام نبيهم الذي لا ينطق عن الهوىٰ.

لما فرغ المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من بيان ثلاثة أصولٍ تقدمت بين أصلًا رابعًا من الأصول الدالة علىٰ تعظيم السنة ومكانتها في الإسلام، وهو: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد توعد هو ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من خالف السنة، فدلّ هذا علىٰ أن السنة مُعظّمة، وأن مخالفتها موجبةٌ للعقوبة، كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝٧﴾ [الحشر]) وإنما ختمها بهذا الاسم للإخبار بأن من لم يأخذ بما جاء به النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا انتهىٰ عن ما انتهىٰ عنه النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو عُرضة للعقاب، وهذا هو الذي صرح به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سورة النور، فقال: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٦٣﴾ [النور]، فتوعدهم إذا خالفوا أمر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأحد أمرين:

أحدهما: أن تُصيب المخالف فتنةٌ في قلبه فيزيغ عن الحق، وفي مسائل أحمد أنه قال: «أدري ما الفتنة؟ الفتنة الشرك، لعله إذا رد بعض أمره أن يزيغ».

ومعنىٰ كلام أحمد: أن رد السنة وتعمد مخالفتها قد يورث صاحبها الكفر، ذلك أنه ردَّ أمر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأصابته فتنة في قلبه، فزاغ بسبب هذه الفتنة وخرج من الإسلام إلىٰ الكُفر.

وإن لم تصبه فتنةٌ فإنه متوعدٌ بالأمر الآخر وهو جريان العذاب الأليم عليه في الدنيا والآخرة، وكذلك أخبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ من عصاه فقد أبىٰ وهو لا يدخل الجنة؛ فقال كما روىٰ البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**كلكم يدخل الجنة إلا من أبىٰ**»، قالوا: ومن يأبىٰ يا رسول الله؟ فقال: «**من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبىٰ**».

فهو متوعدٌ بالحرمان من الجنة ودخول النار، وكذلك قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ

فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب].

وقال كذلك: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن:٢٣]، فمعصية الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد توعَّد عليها بالحرمان من الجنة، وتوعَّد عليها بدخول النار، وتوعَّد عليها بزيغ القلب، وتوعَّد عليها بالعذاب الأليم ممَّا يدل علىٰ كون سنته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصلٌ من أصول الشّرع.

ثم استطرد المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في بيان من وقعت له عقوبة ممن خالف أمر الله وأمر رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما ثبت في «صحيح مسلم» في قصة الرَّجل الذي يأكل بيده اليُسرىٰ فأمره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يأكل بيمينه فقال كاذبًا: «لا أستطيع» فدعا عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «**لا استطعت**» فما رفع يده إلىٰ فِيه، بل أيبس الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يده عقوبةً له.

ومن هذا الجنس ما رواه الطبراني في كتاب «السنة» أن رجلًا اتخذ نعلا فيها مسامير يستهزئ بوضع الملائكة أجنحتها لطلاب العلم، فلما مشىٰ إلىٰ مجلس الدرس مشىٰ بهذه الهيئة استهزاءً، فأيبس الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قدميه؛ لأنه لم يقدر السنة حقّ قدرِها.

وكذلك فإن من تعرض لنقلة السنة من الصحابة رضوان الله عليهم فإن الله عَزَّوَجَلَّ يُجري عليه هذه العقوبات؛ كما روىٰ الطبراني في كتاب «السنة» بسندٍ صحيح أن قومًا كانوا جلوسًا في مجلس المناظرة، فذكروا حديث المُصراة، وحديث المُصراة حديثٌ من رواية أبي هريرة ومعلوم كلام فقهاء الحنفية فيه، فقال بعضهم في رد هذا الحديث قال: هذا الحديث رواه أبو هريرة، وليس أبو هريرة بفقيه، فسقطت عليهم حية عظيمة من سقف المسجد ثم قتلت هذا الرجل من بينهم، فانفضت الحلْقة واشتدت تلك الحية خلف الرجل، فصاح عليه الناس يقولون: تُب تب فقال: تُبت تُبت، فغابت تلك الحية.

وقد ذكر هذه القصة وصحح إسنادها النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وشيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الفتاوىٰ»، فمن تعرض للسنة النبوية أو نقلتها من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإن العقوبة عاجلةٌ له.

ثم ذكر المُصَنِّف وفقه الله في مقابلة هذا جزاء من يطيع الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قصة امتثال هذا الرجل الذي أمره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بطرح خاتمه وكان من ذهب، فلما طرحه وقام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زيَّن له الناس أخذ خاتمه وأن ينتفع به ببيعه أو غيره فقال: «والله لا آخذه وقد طرحه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» فامتثل أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ الإطلاق، وإن كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُرد منعه بمطلق الانتفاع كما لو كان ذهبًا فأعطاه امرأة، أو باعه فإن هذا جائزٌ له، ولكن كمال الاتباع

منعه من ذلك.

ومن هذا ما وقع للصحابة أيضا في التحويل عند القبلة، وما عرض للمنافقين في قلوبهم من الشك والريب.

فهذه نماذج من مكانة السنة في قلوب المسلمين، فإنهم عظموها ووقّروها، وأجلّوها، وحرصوا علىٰ امتثالها، وعلىٰ متابعة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في كل صغيرٍ وكبير مما جاء به.

ولما في امتثالها من الخير والبركة والبر للأمة، وهذه مكانة سنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في قلوب المسلمين، وإن تأخر زمانهم، يعظمونها ويحترمونها ويمتثلونها؛ كأنهم يسمعون الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يتلم بها، لأنها بلغتهم من وجه صحيح، فلا مجال للتشكك فيها أو في مدلولها، فالمؤمن يمتثلها ويطبقها علىٰ نفسه وعلىٰ غيره، ولهذا يقول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**نضر الله امرءًا سمع منا حديثًا فبلغه كما سمع فرب مبلِّغٍ أوعىٰ من سامع**».

فرغب صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بتبليغ سنته إلىٰ من بعده من أمته إلىٰ أن تقوم الساعة، وقال عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: في حجة الوداع لما خطب خطبته العظيمة في عرفات قال: «**ليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مُبلغٍ أوعىٰ من سامع**».

فأمر صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ الذين حضروا وشهدوا مع الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أن يبلغوا الغائبين من أمته عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، ولهذا كانت عناية المسلمين بسنة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وتلقيها وحفظها وضبطها عظيمة فاقت مجهود الأمم كلها، فليس في الأمم أمة اعتنت بآثار رسولها ونبيها مثل هذه الأمة المحمّدية، فكانوا يحفظون السنة في صدورهم حِفظًا عن ظهر قلب، ويُلقنونها ويبلغونها لغيرهم السابق يبلغ اللاحق جيلًا بعد جيل، وكانوا إلىٰ جانب حفظها وإتقانها يكتبون الأحاديث كتابة فيحفظونها في الصدور وفي السطور، ولكن في عهد النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان ينهىٰ عن كتابة الحديث، فقال: «**من كتب عني شيئًا فليمحه**» والغرض من ذلك: أن لا يختلط الحديث بالقرآن، فكان ينهىٰ عن كتابة الحديث لئلا يُظن أنه من القرآن، ثم إنه أذن لبعض الأشخاص في الكتابة من صحابته كعبد الله بن عمرو بن العاص إذ كان يكتب ما يسمعه من النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ولهذا كان عبد الله بن عمرو بن العاص من أكثر الصحابة رواية؛ لأنه كان يكتب الأحاديث التي يسمعها؛ لكن كانت عناية المسلمين بالحفظ أشد من الكتابة، فكانوا يحفظون السنة ويتحملونها في صدورهم ويتدارسونها ويبلغونها؛ بل سافر أحدهم من الحجاز إلىٰ

مصر لطلب حديثٍ واحد بلغه عند بعض الصحابة، مع بُعد الشُّقة؛ لكن هذا يدل علىٰ عنايتهم بحديث الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وإجلالهم وتوقيرهم له.

وبعد ذلك في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز بدأ تصنيف الحديث وكتابته، ثم تطورت بعد ذلك كتابة الحديث فأُلِّفت الصحاح والمسانيد والجوامع والمعاجم لسنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وتكونت دواوين السنة الموجودة الآن والحمد لله بأيدي المسلمين اليوم، وهذا المجهود العظيم الذي قام به حفّاظ الأمة فحفظ الله تَعَالَىٰ بهم هذه السنة النبوية من الزيادة والنقصان وحرسوها من الوضاعين والكذابين، وألَّفوا فيها المؤلفات العظيمة التي لا توجد عند أمة من الأمم غير المسلمين، ووضعوا ضوابط دقيقة لقبول الرواية، وبينوا أحوال الكذابين والوضاعين، والضعفاء والمتروكين في الرواية، وهذا الحفظ للسنة هو من حفظ كتاب الله كما قال تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [الحجر]، فكما أن الله حفظ القرآن من أن يُزاد فيه أو يُنقص، فكذلك حفظ سنة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ برواتها؛ لأنها تُبين القرآن وتوضحه وتُفسره، وهذا من رحمة الله بهذه الأمة حيث حفظ لها هذين المصدرين العظيمين الكتاب والسنة النبوية.

لما بين المُصَنِّف وفقه الله منزلة السنة في الإسلام، واستطرد في ذكر أحوال المؤمنين في امتثال السنة رجع حفظه الله إلىٰ بيان أمرٍ آخر وهو: بيان ما أدت إليه تلك المكانة في نفوس المسلمين تجاه السنة، وأخبر أن هذه المكانة التي علقها المؤمنون بسنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أورثتهم تعظيمها واحترامها، وامتثالها، والحرص علىٰ نقلها وتبليغها، والظفر بدعاء النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لمن بلغ منها شيئًا، كما في الحديث الصحيح الذي رواه بعض أصحاب السنن أن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «**نظَّر الله امرأً سمع منا حديثًا فبلغه كما سمع، فُرب مُبلغٍ أوعىٰ من سامع**» فائتمروا من ترغيبه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأمره في البلاغ فاعتنوا بحفظ سنته، وبلغت عنايتهم بحفظ السنة مبلغًا لم تبلغه أمة من الأمم من قبل ولا من بعد، فكان حفظهم للسنة أعجوبة من الأعاجيب.

وكل حافظ من حفاظ السنة فإنه دليل من الأدلة بصدق نبوته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فإن الله عَزَّوَجَلَّ هبهم من القُدر والآلة ما يحفظون به الآلاف المؤلفة من الأحاديث فتجد أحدهم يُذكر في ترجمته أنه يحفظ مائة ألف، بل منهم من كان يقال: يحفظ مائتي ألف، ومنهم من قيل: إنه يحفظ خمسمائة ألف، ومنهم من قيل فيه كأحمد: أنه يحفظ ألف ألف، فلا قُدرة للمخلوق بطبعه البشري علىٰ مثل هذا؛ ولكن الله

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يؤيدهم بقوةٍ من عنده، ورَوْحٍ من رحمته، فيُمكن لهم حفظ سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فحفِظ أولئك سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونقلوها حفظًا، ثم دونوا في ذلك التصانيف، واجتهدوا في جمعها، وركِبوا في ذلك الأهوال، وخاضوا في البحار، وجالوا في القِفار بما لم يشاركهم فيه أحدٌ من نقلة الفنون، فإنه ليس لأحدٍ من المفاخر والمآثر الكريمة كما لأصحاب الحديث، وما ذلك إلا لشدّة لزومهم لسنة النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهُم يمشون لأجلها علىٰ الأقدام المسافات الطويلة كما قال أبو حاتم الرازي لما ذكر رحلته: «مشيت علىٰ قدمي في طلب الحديث ألف ميل، ثم تركت العدَّ بعد ذلك»، وينفقون فيها الأموال الطائلة، كما قال يحيىٰ بن معين: «ورثت عن أبي ألف ألف درهم فأنفقتها في طلب الحديث» فصار لهم من المقام الحميد المنزلة الرفيعة في الدنيا وما يُجزىٰ لهم في الآخرة بسبب حرصهم علىٰ حفظ سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ودونوا في ذلك الصحاح والسنن والمسانيد في مدّة مديدة، وتحقق وعد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بحفظ السنة كما حفظ القرآن، فإن قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر]، لا يختص في **أصح قولي العلماء** بالقرآن؛ بل الذكر اسم يشمل القرآن والسنة كما اختاره جماعةٌ من المحققين منهم ابن حزم وابن قاسم العاصمي الحنبلي رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فحفظت السنة كما حُفظ القرآن، وكان حفظ السنة بتأييد إلهي، كما حُفظ القرآن بتأييد الإلهي، حتىٰ قال ابن المبارك: لو أن رجلًا بات ليلته يُحدث نفسه بأنه يكذب علىٰ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب، وهذا إنما وقع ويقع لتأييد من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وفضح للأدعياء، وهذا كما يكون في الصدر الأول يكون في كل قرن.

ولذلك فإن بعض الناس يقولون في الاعتراض علىٰ الرواية للإجازات مثلًا والصناعة في هذا الزمان يقال: ما يدري بأن فلان أخذ إجازةً من فلان، فنقول بحمد الله دل علىٰ ذلك حفظ الله عَزَّوَجَلَّ للدِّين، ولا انتصب أحدٌ فكتب في شيء ولو في إجازة واحدة فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يفضحه، ولكل زمن جهابذة والله عَزَّوَجَلَّ يميز المحق من المبطل، فلا خوف بحمد الله علىٰ دين الله عَزَّوَجَلَّ، وإنما الخوف علىٰ المنتسبين إليه.

ويجب الحذر من طائفة من المضليين الذين ظهر أمرهم وشرهم في هذا الزمان، يُشككون في سنة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويقولون: إن القرآن يكفينا ولا حاجة إلىٰ السنة، ويحتجون بقوله تَعَالَىٰ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، وبقول الله تَعَالَىٰ: ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، ولأن السنة

بزعمهم ليست متواترة إنما رُويت من طريق الآحاد، والرواة يخشىٰ منهم الغلط والكذب، أما القرآن فموثوق به كما يقولون فيكفي الموثوق به والثابت قطعًا ويقينًا، ونترك ما فيه شك.

هكذا يقولون -قبحهم الله- وهؤلاء في الواقع يريدون إبطال الشريعة؛ لكن بطريقة خبيثة ماكرة، فهم لا يقدرون أن يقولوا للناس: اتركوا الشريعة أو اتركوا الإسلام، وإنما يأتون بطريقة خبيثة شيطانية يقولون: اعملوا بالقرآن ويكفيكم عن السنة، لأنهم يعلمون أنه إذا عُطلت السنة -لا قدر الله- تعطل القرآن، وبالتالي تعطلت الشريعة كلها لأن السنة كما عرفنا تُبين القرآن، فإذا أطعنا هؤلاء لا قدر الله ولم نعمل بالسنة فكيف نصلي، وكيف نصوم، وكيف نُزكي، وكيف نحج، وكيف نعرف الحلال من الحرام في المعاملات وغيرها، وكيف نعرف المحرمات في الأنكحة وغيرها، وهذا لا سبيل إليه إلا بالسنة، فلهذا تتعطل الشريعة الإسلامية.

وقد أخبر رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن هؤلاء وفضحهم من قبل أربعة عشر قرنًا فقال عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «**يوشك رجل شبعان مُتكئ علىٰ أريكته يبلغه الحديث عني فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، ما أحله أحللناه، وما حرمه حرمناه**»، قال عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «**ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه**».

وهذا الحديث فيه معجزة عظيمة من معجزات الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقد وقع ما أخبر به صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فالنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حذَّرنا من هؤلاء، وبين لنا أنه عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ أُعطي القرآن وأُعطي السنة كلاهما من عند الله عَزَّوَجَلَّ كما قال الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم].

أما ما قالوه من أن القرآن نُقل بالتواتر، وأنه ثابتٌ قطعًا، وأما السنة فهي ثبتت برواية آحاد الرواة ويدخلها شيءٌ من الخلل فهي ليست كالقرآن، فهذا قولٌ باطل، وحجةٌ داحضة؛ لأن السنة كما بينا ما جاءت عفوًا.

وليست كقصص الأدباء والخُرافيين ونحوهم؛ بل لروايتها طُرق وضوابط، ولها رجال يحفظونها ويحرسونها من عهد النبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلىٰ عهدنا وإلىٰ ما يشاء الله، فالسنة محروسة، محفوظة بحفظ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فليس للمتلاعب مجالٌ في سنة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وسبق أنَّ حفاظ السنة بينوا أحوال كل كذّاب وضعيف وبينوا حال الثقات الذين دخل علىٰ روايتهم بعض الوهم، أو حصل لهم ما يضعف روايتهم كالمدلسين والمختلطين، فالسنة في نفوس المسلمين أعظم من أن تنالها الأيدي

الأثيمة، أو أن يتناولها الكذابون والوضاعون، فلا تزال والحمد لله كما رُويت عن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يتناقلُها الثِّقات عن الثقات، وهي مدونة في دواوين السنة، فبهذا يندفع تشبيه هؤلاء المشبهين والدجالين، وتبقىٰ سنة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ صحيحةً ثابتة عنه لا يتطرق إليها خلل أو شك، وهذا من فَضْل الله عَزَّوَجَلَّ ومنَّته علىٰ خلقه.

ذكر المُصَنِّف وفقه الله في هذه الجملة التحذير من طائفةٍ خرجت في القرون الأخيرة في البلاد الهندية، ثم انتقلت إلىٰ البلاد العربية يقال لهم: القرآنيون، يزعمون الاكتفاء بالقرآن الكريم، وقد رد المُصَنِّف باطل هؤلاء علىٰ وجه الاختصار من وجوهٍ ثلاثة:

أولها: أن مآل هذا القول هو تعطيل الشريعة الإسلامية، لأن تعطيل العمل بالسنة يؤول إلىٰ تعطيل العمل بالقرآن، لأن القرآن مُفتقرٌ في مواضع كثيرة إلىٰ بيان السنة.

والثاني: أنَّ هؤلاء قد أخبر عنهم النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وحذَّرنا منهم وفضحهم، كما ثبت عنه في الأحاديث الصَّحيحة، ومنها ما ذكره المُصَنِّف هاهنا.

وثالثها: أنَّ هؤلاء إنّما سوَّغ لهم باطلهم واعتقادهم بأن نقل السنة مدخول، والحق أن عقولهم هي المدخولة، فإنّ السنة لم تُنقل نقل الحكايات والقصص؛ بل جُعل لنقلها منهجٌ مضبوطٌ بطرقٍ ومسالك معروفة، واشترط لرواتها ولقبولها من الشروط القيود الثقيلة التي لم يُشاركها فيها خبرٌ من خبر البشر، فمثل هذه القيود الثقيلة في قبيل السنة تدل علىٰ أنها محفوظة مضبوطة، ولم تزل بحمد الله في أمور تاريخ الإسلام منقولةً بالضبط والحفظ، ولا يمكن لمجترئ أن يتجرأ علىٰ أن يُدخل في السنة شيئًا ليس منها، بل يفضحه الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ ويتصدَّىٰ له العلماء، ويُخرج الله سُبۡحَانَهُوَتَعَالَىٰ من يدفع باطلَه.

وقد نبه المُصَنِّف رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ تنبيهًا لطيفًا لما ذكره من أن السنة ليست كقصص الأدباء والخرافيين أن سياق السنة له حُرمة، فلا يجوز أن يتساهل الإنسان بالألفاظ التي تُعبر عنه حتىٰ يجعل التعبير عن السنة كتعبير أهل القصص من أهل الأدب والخُرافة؛ بل إذا روىٰ بالمعنىٰ فإنه يحتشم في الألفاظ التي يُعبر بها عما جرىٰ منه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أو جرىٰ من أصحابه رضوان الله عنهم.

ومن طعن في سنة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وزعم أنه لا يجوز العمل بها، وإنما يُعمل بالقرآن وحده فهذا كافر لأنه جحد الأصل الثاني من أصول الشرع، وهو سنة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وكأن حاله يقول: لا تطيعوا الرسول، بل أطيعوا الله فقط، وبالتالي هو لم يطع الله، لأن الله أمر بطاعة الرسول فهو لم يطع

الله، ولم يطع الرسول، والله تَعَالَىٰ يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر:٧]، ويقول: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم].

بعد أن بين المُصَنِّف وفقه الله ضلال أولئك بين حكم الشرع فيهم، وأن هؤلاء الذين طعنوا في السنة وزعموا أنه لا يجوز العمل بها، وأن العمل إنما هو بالقرآن وحده هؤلاء كفار، لأنهم جحدوا أصلًا من أصول الشرع عظيمًا هو الأصل الثاني وهو سنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهؤلاء في الحقيقة: لم يعملوا بالقرآن، لأن القرآن فيه الأمر بطاعة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهؤلاء عملوابأهوائهم وبما يمليه عليه أربابهم فإن هؤلاء -والله أعلم- من دسائس الإنجليز لما وطئوا أرض الهند فنبتت نوابت منتسبة إلىٰ الإسلام كالقاديانية والبهائية، والقرآنية، وإنما دسّهم أعداء الله لإبطال الدين.

وهناك طائفة خرجت علينا الآن من المتعالمين الذين لم يتلقوا العلم عن العلماء، وإنما أخذوه من الكتب وتتلمذوا علىٰ الأوراق، وصاروا يعبثون بسنة الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، يُصححون ويضعفون ويخرّجون، فليس عندهم رصيد من علم الحديث ومصطلحه، فهؤلاء يُخشىٰ منهم علىٰ السنة أشد مما يُخشىٰ من الطائفة الأولىٰ، لأن الطائفة الأولىٰ جهلها واضح، وهؤلاء يتسترون بدعوىٰ العلم والاطلاع، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يمن علىٰ الجميع بالتوفيق للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يلهمنا رُشدنا، وأن يُرينا الحق حقًّا ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه، إنه علىٰ كل شيء قدير.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد.

ختم المُصَنِّف رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ كتابه هذا بذكر نابتة نبتت من النوابت التي تسلطت علىٰ سنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهي طائفة من المتعالمين الذين أخذوا علمهم عن الكتب، وتتلمذوا علىٰ الأرواق، وتجرأوا علىٰ الحكم علىٰ مراتب الأحاديث، والعبث بسنة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وبتراث علماء الإسلام، وليس عندهم معرفة بالحديث ولا طريقة أهله.

وهؤلاء هم أيضًا خطرٌ علىٰ السنة، كما أن أولئك خطرٌ علىٰ السنة، وخطر هؤلاء أيضًا أشد؛ لأن أمرهم ملتبس علىٰ الناس، وأما الأولون فجهلهم واضح؛ لأن المسلمين مفطورون علىٰ طلب طاعته صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وليس هذا الشيء الذي ذكره المُصَنِّف رَحِمَهُٱللَّهُ تَعَالَىٰ مشتملا علىٰ التهويل كما قد يتوهمه السامع؛ بل هذه الحقيقة، وصار بعض الناشرين لكتب الحديث يُعلّ حديثًا لأن في إسناده

الزّهري، والزهري مُدلس، ولا يُعلم في شيء من تصانيف الإسلام ولا قرون من قرون الأمة أن أحدًا من أهل العلم أعلَّ حديثًا بعنعنة الزهري، ثم يأتي في هذه القرون من يُعل حديث الزهري الذي امتلأت به الصحاح والسنن والمسانيد، وهو يزعم أنه يخدم السنة.

ومثل هؤلاء أيضًا: أولئك الطُّغام الذين أنشؤوا بقعةً نسبوها إلىٰ مصنف عبد الرزاق فيها أحاديث موضوعة مكذوبة يبرأ منها عبد الرزاق أن يكون رواها في «مصنفه»، فهؤلاء أيضًا أخرجوا هذه القطعة ونسبوها إلىٰ عبد الرزاق وخرجوا الأحاديث وصححوا تلك الأحاديث ونسبوها إلىٰ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهؤلاء أيضا خطرٌ كما أن أولئك خطر.

وإنما نشأ هذا بسبب اتساع نشر الكتب، فصار كل واحدٍ يقرأ في كتب الرجال، ويبحث في كتب الحديث، ويحكم علىٰ الأحاديث من غير مراجعة أهل العلم، ولا عرض بحثه عليهم، ولا يُعاب طالب العلم أن يتدرب في ذلك، لكن ينبغي أن يتدرب ويتمرن في هذا الفن بإرشاد مُرشد، وأن يعلم أن له حدًّا ينبغي ألا يتجرأ عليه، وإذا لم ينضبط في حده فإنه ينقلب عليه مقصده إلىٰ ضده، ويكون عدوًا من أعداء السنة، وليس خادمًا من خُدام السنة، كحال من صار يؤلف في علل الأحاديث الصحيحين، أو يكتب في نقد أحاديث الصحيحين، وأن أحاديث الصحيحين فيها متون لا تصدر من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

حتىٰ بلغ الحُمق بأحدهم: أن ألف كتابًا سماه: «الأحاديث الموضوعة في صحيح البخاري»، وهذا إنما يشتري جوازه إلىٰ النار، لأن البخاري قد أطبق المسلمون علىٰ صحته، وأجمعوا وإجماعهم حجة، ثم يأتي هذا المتهوك الأهوك في هذه القرون المظلمة بجهل أهلها، ويتجرأ علىٰ نسبة هذه الأحاديث إلىٰ الوضع، فمثل هذه الحال توجب مثل هذا المقال الذي صدر من المُصَنِّف، وإنما يعول الإنسان علىٰ العلماء العارفين من أهل العصر بمراتب الأحاديث، علىٰ الأحياء منهم، وعلىٰ كتب من ألف منهم كالعلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ رحمةً واسعة.

وهذا آخر التقرير علىٰ هذه الرسالة النافعة المبينة لمكانة السنة في الإسلام.

وأنبه أولًا: إلىٰ أن الإخوان الذين يريدون أن يشتركوا في مسابقة المسموع فإنهم يبقون هاهنا ليستكملوا المسابقة.

وأنبه ثانيًا: إلىٰ أن الإخوان سيوزعون عليكم استباينًا هذا الاستبيان فيه في أول صفحة وكان حقها أن تكون الثانية: لكن لا بأس، في أول صفحة المقترح لبرنامج الدرس الواحد السابع بإذن الله إن كان هناك اقتراح يتعلق به إما في مادته وإما في مسابقات، المصاحبة له، فتُكتب في هذه الورقة، والصحفة الثانية

نموذج استبيان هذا البرنامج، فيكتب رأيه في البرنامج عبر الأشياء التي وضعها الإخوان، ومن ذلك الإشارة إلىٰ هل سبق له أن حضر شيئًا من هذا البرنامج في السنوات السابقة، ثلاث وعشرين، أربع وعشرين، خمس وعشرون، ست وعشرون، سبع وعشرون ولو مرة واحدة إذا حضر درسًا واحدًا في ثلاثًا وعشرين يضع دائرة، وإذا حضر البرنامج كامل يضع دائرةً، وإن لم يحضر وحضر الرابع والعشرين أو الخامس والعشرين يضع عليه دائرةً، ويكتب اسمه ورقم هاتفه.

وكذلك وضع الإخوان رسالة يمكن التواصل بجوال جامع الإيمان عبر إرسالة رسالة فارغة علىٰ رقم جوال أثبتوه.

ثم بعد ذلك ورقة فيها الجدول المقترح لبرنامج اليوم الواحد السادس بإذن الرب سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فالمأمول منكم تعاونًا علىٰ البر والتقوىٰ أن تجتهدوا في تعبيئة هذه الأوراق وتسليمها للأخ أحمد مؤذن المسجد في موعد أرجو ألا يتجاوز عشاء غد، وإن تجاوزه فأرجو ألا يتجاوز برنامج الحفل الختامي إن شاء الله تَعَالَىٰ يوم الجمعة لتتحقق الفائدة، ورب إشارةٍ يكتب بها خير كثير.

نسأل الله العلي العظيم أن يوفق الجميع لماي حب ويرضىٰ.

والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم علىٰ عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.